

17 مايو 2006

المؤرخ الدكتور رؤوف عباس لـ «المصري اليوم»:

مصر علي أعتاب انفجار يفوق «تسونامي»

حوار محمود الزاهي ١٧ / ٥ / ٢٠٠٦

حذر المؤرخ الدكتور رؤوف عباس من انفجار يفوق في قوته إعصار «تسونامي» بسبب الأوضاع التي تعيشها مصر حالياً، مؤكداً أن السيطرة علي هذا الانفجار أمر مستحيل.

وقال عباس - الذي يعمل أستاذاً للتاريخ بجامعة القاهرة ويرأس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - إن تفاقم الأزمات التي تعيشها مصر علي الصعيدين الداخلي والخارجي نتاج لسياسات النظام الخاطئة علي مدار أكثر من عقدين، الأمر الذي يؤكد - حسب اعتقاده - أن الثورة قادمة لا محالة لإزالة النظام القائم الذي يفتقد الرؤية لعلاج أزماته، مما جعله يسند الملفات الساخنة لجهاز الأمن، كما أكد أن الشواهد تؤكد أن النظام يخطط لتوريث السلطة، وإن كان لا يتوقع قبوله بسهولة قاتلاً: إن حدوثه سيكون المعول الأخير في هدم النظام بأكمله.

وأعتبر أيضاً في هذا الحوار مع «المصري اليوم» أن النظام يضبط حركته علي إيقاع واشنطن، وأنه يتجاهل سلاح إسرائيل، في حين يحذر من البرنامج النووي الإيراني.. وفيما يلي نص الحوار:

كيف تري مصر في اللحظة الراهنة؟

- نحن نعيش الآن أعراض نهاية عصر، تتبدي ظواهره في الكثير من الأزمات المستحكمة، فعندما يستنفد عصر ما كل إمكاناته ويغيب فيه الإبداع الذي يقدم حلاً للمشاكل تحدث مثل هذه الأزمات، والأمر لا يقتصر علي أزمة القضاة والصحفيين، وأساتذة الجامعات، فمصر كلها في حالة قلق شديد ليس ناتجا فقط عن أزمات فئوية، وإنما عن أزمة مجتمع بشكل عام جاءت نتيجة لتراكم سياسات غير موفقة علي مدار أكثر من عقدين من الزمان، فالأزمة الاقتصادية علي سبيل المثال، والتي فشلت كل الاجتهادات في حلها ترتبت عليها أزمات اجتماعية، مثل البطالة، أزمة الإسكان، ارتفاع تكاليف المعيشة، وقفز خط الفقر لأعلي مرورا بنظام تعليمي فاشل ودور إقليمي تآكل وعفا عليه الزمان، فلم تعد مصر حتي مجرد لاعب ثانوي.

وما الذي تتوقع أن نصل إليه مع استمرار تمسك النظام بالاستمرار في الحكم؟

- لا يوجد نظام فردي أو توراتي يترك السلطة «بمزاجه» فهذا النوع من الأنظمة لا يتخلي عن السلطة طواعية، بمعنى أن هناك آليات لتغييره، إما أن يتحرك الشارع والناس أو أن تتحرك قوي معينة وتحلها أو يحلها «ربنا».. أما النظم الديمقراطية التي يوجد بها تبادل للسلطة، فنجد الشعب يضع ثقته في فصيل سياسي معين، وإذا لم يوفق تحجب عنه هذه الثقة، ويأتي غيره ببرنامجه عكس النظم الفردية التي تقوم علي سلطة الفرد، وعندما تضيق بها الأمور تبدأ في استخدام العصي ثم تغلظ العصي وتتجه للقمع أكثر مما تتجه للحوار.

علي ضوء هذا التحليل.. كيف تري سيناريوهات التغيير في مصر؟

- هناك أشياء تولد رغما عنا، هناك أشياء تُخلق، فأنت لم تعيش ثورة ٥٢، أما أنا فعشتها ولم أكن صغيرا بل كنت مستوعبا للأحداث ووقتها وصل النظام لنفس المازق الذي نعيشه حاليا، وأصبح القمع هو الأداة، ولم يكن أحد يعرف أين المخرج وفجأة تحرك الجيش، أنت لا تستطيع أن تضمن ماذا سيحدث غدا، وإن كان المرجح حدوثه غدا هو ثورة شعبية أو انفجار شعبي، لأن قوانين الحركة والسكون في هذا البلد غريبة جدا، فدائما يقال إن الشعب سلمي وإن الناس لا تتحرك وأنها استمرت ما يحدث، لكن كلما زادت السلبية كان هذا نذيرا بانفجار غير محسوب العواقب أو محدد الاتجاه، ولذلك لا بد أن تكون هناك أطروحات للخروج من الأزمة، وقد اقترحت قبل ذلك وجود جماعة وطنية من القوي المعارضة تناقش كل شيء ويكون هدفها المصلحة العامة وليس تولي «س أو ص» السلطة.

ولكن توجد بالفعل الجبهة الوطنية للتغيير؟

- الجبهة الوطنية عبارة عن تجمع اتجاهي، وأنا علي سبيل المثال عضو في حركة كفاية، و٩ مارس، وهم أناس مخلصون ولكن لا يوجد لديهم دليل عمل عنوانه: ماذا بعد التغيير؟ وما أطلب به أن يكون هناك ميثاق عمل وطني جديد تضعه النخبة، علي أن يكون معبرا عن نبض الشارع ومشاكل الجماهير، ويقدم أطروحة جديدة لحل كل المشاكل التي تغرق فيها مصر سياسيا واجتماعيا، هذه الأمور تحتاج إلي ما يمكن أن نسميه دليل العمل بدلا من الميثاق الوطني حتي لا يتذكر أحد ميثاق الاتحاد الاشتراكي، ويأخذه الغضب، نحن نحتاج لهذا الدليل حتي إذا حدث الانفجار يكون الناس علي دراية بالطريق الذي يذهبون إليه، لأن الانفجار سيكون له تأثير إحصار «تسونامي» أو تأثير «بركان» ودائما الكوارث الطبيعية يكون التحكم فيها صعبا بل مستحيلا أحيانا.

وهل نحن علي أعتاب هذا الإحصار؟

- نعم فأنا أكاد أشاهده وأشعر به، وأي دارس تاريخ لا بد أن يشعر به.

كثير الحديث عن التوريث نفا وإثباتا.. هل تتوقع حدوث مثل هذا السيناريو؟

- أنا لا أتوقع بل أشاهده أيضا، فهم يسبرون فيه بالفعل بداية من تأجيل انتخابات المحليات لعامين، ومد الطوارئ لنفس المدّة، مروراً بعملية تلميع جمال مبارك، الأمر الذي جعله يتكلم عن القضاة علي سبيل المثال كلام «واحد حاكم» وليس كلام عضو لجنة في حزب.. وعندما قرأت حديث أسامة الباز وهو يقول إن دوره يقتصر علي تعريف جمال بالوجوه الشابة، أدركت أن هذا الحديث يعكس فهما خاطئا يتصور أن الحل في تغيير الوجوه، علي الرغم من أن الحل في تغيير السياسات، فهذا النظام أفلس ولم يعد في جعبته شيء يقدمه.

علي ذكر أسامة الباز.. ما رأيك في قوله إنه لا يوجد أحد بمصر يريد تولي السلطة؟

- مصر لم تعقم.. مصر طوال عمرها ولادة، وفيها كفاءات كثيرة، ولكن مشكلة هذه الكفاءات أنها لا تسير في ذيل السلطة، وهم لا يعرفون هذه الكفاءات ويعرفون فقط طلاب المصالح وعصابات التهليل الذين يسبرون في ذيلهم، وحتى لو عرفهم النظام فإنه لا يستمع إليهم، إنه نظام يستمع فقط إلي الذين يزينون له ما يدور في رأسه، وكلام الباز قاله من قبل مصطفى الفقي، حينما كان يشغل منصب سكرتير الرئيس للمعلومات، وسئل في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في ندوة حضرتها: لماذا لا يعين مبارك نائبا له؟ فقال: إن مشكلة النائب أنه يصبح الرئيس المقبل ولا يوجد في مصر من يصلح لذلك، وهذا الكلام يعكس قصر نظر شديد، فهناك الكثير من الكفاءات في مصر.

وعلي فرض حدوث سيناريو التوريث.. هل تتوقع قبول المصريين له بسهولة؟

- أنا لا أتوقع قبوله بسهولة، بل أتوقع أن حدوثه سيكون المعول الأخير في هدم هذا النظام بأكمله؟

إذا تركنا الملف الداخلي كليا.. كيف تري إدارة النظام للقضايا الإقليمية والأمن القومي؟

- الرؤي السياسية لدينا، أصابها العقم والجمود، وهذا شيء طبيعي، لأن هناك حدودا لقدرات البشر والأشخاص الذين تجمدوا في أماكنهم، ولم يعد بوسعهم مواكبة التطورات، وبالتالي أصبح النظام يتصرف وفقا لسياسة ردود الأفعال،

وسياسته الدولية والإقليمية هي ردود أفعال لسياسات أخرى، وهناك فارق بين أن تكون فاعلا وأن يكون تصرفك مبنيا على أفعال الآخرين، ولذلك من الطبيعي أن يتولي الأمن ملف القضية الفلسطينية خارجيا، وداخليا يتولي الأمن ملف الأقباط، وملف الأحزاب السياسية، وتلك أمور لا يختلف علاجها عند الأمن، عن علاجه لقضية ارتفاع أسعار «الباذنجان».

ومن المسؤول عن ذلك؟
- المسؤول محدودة فهم النظام للتفاعلات الدولية والإقليمية بل والداخلية أيضا، وبعيدا عن الطعن في وطنية أحد، فإن وظيفة العسكري تختلف عن وظيفة السياسي، ومهما كان أفق رجل الأمن فإن السياسة لها رجالها ولها حساباتها.

قبل أن نترك الملف الإقليمي.. ما رأيك في موقف النظام من الملف النووي الإيراني؟
- ليست لدي معلومات كافية، لكن يبقي أن نقول إن النظام يضبط حركته علي إيقاع واشنطن، وهذا أمر واضح جدا في حديث النظام المتكرر عن أن مصر لن تسمح بوجود قوة نووية ثانية في المنطقة، وأنا أسأل هذا النظام: ماذا فعلت لـ ٢٠٠٠ قنبلة نووية وضعتها إسرائيل في أحضانك؟ لا يمكن القول غير أن النظام لم يعد له وزنا إقليميا، والعالم بمراكز دراساته يعرف أن الأرض تميد من تحت قدميه، فكيف يقيم له وزن إقليمي أو عالمي، في السياسة يتعامل معك الآخرون من منطلق ماذا تمثل أنت وما هو تأثيرك في المنطقة.

وهل من مصلحة مصر امتلاك إيران للسلاح النووي؟
- طالما أن إسرائيل تمتلك سلاحا نوويا فأى بلد عربي أو إسلامي يمتلك هذا السلاح يجعل ورقة المطالبة السياسية بإخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل، ورقة لها قيمة، ونجعل للكلام مصداقية.

علي الصعيد الداخلي، شهدت مصر عدة أزمات طائفية مؤخرا فهل أصبحت الطائفية سمة هذه المرحلة؟
- لم تكن لدينا مشكلة طائفية في وقت سابق، وإنما نحن الذين صنعناها، بمعنى أننا لم يكن لدينا طائفية بالمفهوم الشائع عند غيرنا، فالطائفة تعني أناسا مختلفي العقيدة وفي الوقت نفسه مختلفي الثقافة، ولهم نمط حياة مختلف، أما بالنسبة لمصر فالوضع مختلف، الأقباط ليس لهم ثقافة مختلفة عن ثقافة المسلمين المصريين، بل إن هناك قاسما مشتركا، وهذا أمر راجع إلي أن المسلمين لم يأتوا إلي هذا البلد من خارجه علي الرغم من قدوم بعض القبائل العربية، ولكن بموازين القوي السكانية كانوا قلائل، وفي الوقت نفسه لم يحدث في مصر مثلما حدث في أمريكا من إبادة للسكان الأصليين، بل إن المسلمين أصبحوا أغلبية بتحول المصريين الأقباط إلي الإسلام، وهم تحولوا ومعهم موروثهم الثقافي، فليس هناك تمايز ثقافي يجعلك تستطيع التمييز بين المسلم والمسيحي.

إذن.. من أين نشأت الأزمة؟
- هذه الأزمة صنعها الركود السياسي وهي ليست وليدة اليوم، فهذا الركود يعود إلي ثورة يوليو، ونظام الحزب الواحد، فقبل الثورة كانت العناصر الفاعلة في الحركة السياسية هم أعيان الأقباط الموجودين في الأحزاب السياسية وكان طبيعيا أن يرشح أحد الأعيان الأقباط نفسه في دائرة أغلبها مسلمون، ورغم ذلك ينجح لأنه لم يكن ينجح علي أساس أنه مسلم أو مسيحي ولكن لأنه المالك الكبير أو صاحب «العزوة» أو العزبة، وكان من يمثل مصر في البرلمان هم ممثلو طبقة كبار الملاك ورجال «البيزنس»، وعندما جاءت ثورة يوليو وضربت هؤلاء وأقامت نظام الحزب الواحد أصبح الأقباط أقلية وتراجعت فاعليتهم سياسيا، وعلي الرغم من حل المشكلة جزئيا بعدم التمييز في الوظائف فإنه ظل لديهم إحساس بأنهم بعيدون عن صنع القرار، وزاد من ذلك أن حكومة الثورة استوزرت شخصيات قبطية لا صلة لها بالكنيسة ولا تمثل الأقباط، وعندما انتهى عصر عبدالناصر اتجه الأقباط للكنيسة لقضاء حوائجهم بدلا من الدولة.

وهل الأقباط مضطهدون حالياً.. ولماذا تزايد دور الكنيسة سياسياً؟
- هناك تمييز في الوظائف وفي الجامعة بدون مبرر، وفي الأمن لا يوجد أي ضابط قبطني في موقع قيادي مؤثر، كما تم تسليم ملف الأقباط للأمن وهذه كارثة، وفي الوقت نفسه جاءت الفرصة لرأس الكنيسة وهو البابا لتدعيم مؤسسته والاستفادة من هذه الظروف.

لماذا تفاقمت الأزمة حالياً؟

- لأنه لا توجد مؤسسات تمارس السياسة، فلدينا أحزاب وهمية لا تعمل وسط الجماهير، وعلى الرغم من تحججها بالأمن، لكن يبقي أنها لا تتبني مشاكل الجماهير، ولا تقوم بتوعيتها بمشاكلها، ولذلك لا يتعاطف معها أحد عكس الإخوان المسلمين الذين يتعرضون للاعتقال ويتعاطف الناس معهم لأنهم يرون أنهم أناس طبيون يتواجدون بينهم، ولكن مشكلة الإخوان أنهم يقدمون هذه الخدمات للمسلمين فقط، وعلى النظام أن يزيل أسباب الفتنة بإخراج الأقباط من أحضان الكنيسة إلى رحاب العمل السياسي، أما الاكتفاء بالعلاج الأمني فإنه يزيد الأمر تفاقماً.

لكن الأقباط يعترضون على المادة الثانية في الدستور.. ولديهم مطالب متزايدة بشأن بناء الكنائس؟
- هناك مسلمون أيضاً يعترضون على المادة الثانية في الدستور، أما بناء الكنائس فهو «خبيثة» كبيرة لأن الممنوع مرغوب، فلماذا الالتزام بالخط الهامبوني الذي وضعه السلطان العثماني عام ١٨٥٦ علي الرغم من أننا نضع تشريعات جديدة كل يوم، فلماذا لا نضع تشريعاً للمسجد والكنيسة، وقتها لن نجد أحداً يريد بناء كنيسة انطلاقاً من أن الممنوع مرغوب.

وماذا عن دور الأزهر كمؤسسة دينية تاريخية.. هل تري أنه تراجع؟
- الأزهر منذ عهد محمد علي تحول إلى أداة في يد الدولة، وكان قبل ذلك له أوقافه، وكان مستقلاً، وعندما جاء محمد علي ضم هذه الأوقاف يعني أخذ «الكيس» عنده، وأصبح الحاكم هو من يعين شيخ الأزهر وهو من ينفق عليه، ولذلك أصبح هناك تفاوت بين شيوخ الأزهر، فنجد أحدهم علي استعداد للاستقالة لأنه يرفض الانصياع للحاكم أو لأنه كثير الانتقاد للسلطة، وآخر مستعد أن يبرر كل شيء مثل الشيخ طنطاوي، فهو مستعد لأن يقول الشيء ونقيضه طالما أنه باق في منصبه، وقريباً كان الأزهر هو الذي يحرك الشارع لأنه لم يكن تابعاً للحكومة، وعندما أصبح تابعاً انحسر دوره فيما تريده الدولة، وإصلاحها في استقلاله، مثل الجامعة أو أي مؤسسة أخرى.

وماذا عن أزمة القضاة وهل تتوقع أن يقبل النظام علي مذبة جديدة، علي غرار ما حدث في العهد الناصري؟
- لا.. مذبة جديدة علي طريقة اضرب المربوط، أمر غير ممكن الآن، وعبدالناصر كان يريد إدخالهم الاتحاد الاشتراكي ولم يدخلوا، وكان من الممكن تكرار ما حدث لو أن النظام الحالي قوي، والنظام الحالي ظهره للحائط، لهذا لا يستطيع تكرار ما حدث، لأن المشهد الداخلي تغير كثيراً وموقف القضاة شجع قوي أخري، لذلك فالاتجاه الأمثل هو التسوية، والنظام لن يستطيع أن يفعل غير ذلك.

عاصرت عبدالناصر في صباك والسادات في شبابك ومبارك في شيخوختك فما الفارق بينهم من وجهة نظرك كمؤرخ؟

- أنت تتكلم عن أربعة مراحل الملكية وثورة يوليو والسادات ومبارك، أما عن ثورة يوليو فقد أخذت كل الأطروحات التي كانت موجودة في الأربعينيات لحل مأزق النظام الملكي الفردي، فتورة يوليو لم تبتدع الإصلاح الزراعي فهو مطروح علي الساحة المصرية منذ ثورة ١٩١٩، وأصبح ملحا في الأربعينيات، وبالمثل تأمين قناة السويس، وحتى علي مستوي العلاقات الإقليمية أخذت الثورة الأفكار المطروحة وطبقتها، والمهم إلي من يكون التوجه، فتورة يوليو اتجهت لرفع مستوي الكادحين وإقامة قاعدة علمية واقتصاد وطني، ودعم مشروع الاستقلال إقليمياً وعالمياً، ولذلك كان لا بد أن يتم التخلص من هذا النظام وعندما تورط عبدالناصر في حرب اليمن ضرب في ١٩٦٧.

أي أنك تقصد أن أخطأ عبدالناصر عجلت بنهايته؟

- السياسة الإقليمية لها حسابات مختلفة، فالיום تشاهد بنفسك عندما تحاول إيران أن تلعب دوراً إقليمياً تهدد بالضرب، وعندما تم توظيف العراق لضرب الثورة الإيرانية وتوريطه في الكويت انتهى دوره وكان لابد من التخلص منه، وبالنسبة لعبدالناصر فإن مناصرته لثورة اليمن وتورطه هناك، جعل الغرب يشعر أن طريق إمداده بالبترول بات مهدداً بسيطرة النظام المصري، فكان لابد من التخلص منه.

وماذا عن علاقة عبدالناصر بالإخوان.. هناك من يري من دماء الكثير منهم في رقيته؟
- معالجة الأمور بشكل أخلاقي في السياسة أمر غير قائم، فالإخوان في كتاباتهم يقولون إن عبدالناصر كان يتحرك لحسابهم، لكنه خلا بهم وتخلص منهم، وهذا غير صحيح، لأنه «لف» علي كل القوي السياسية، ثم اجتهد بمفرده، وعندما تم تصفية الساحة السياسية، ولم يبق سوي الإخوان والشيوعيين كان هناك خياران، إما أن يعملوا لحساب النظام أو ينسحبوا، وهم اتبعوا أسلوب الصدام معه، وطالما أنهم بدأوا بالصدام فأبي نظام كان لابد أن يدافع عن نفسه ويتخلص من خصومه، وأنا غير موافق تماماً علي طريقة التخلص من الخصوم، فقد يحدث عز لا سياسياً، أما حشد السجون بالمعتقلين لسنوات طويلة لمجرد أنهم خصوم، فهو أمر يفقد الوطن والنظام المرآة، التي يري بها صورته.

تقصد أن معاملته لخصومه كانت خاطئة؟
- كانت ضرورة، ولكن كان هناك إفراط في التجني علي حقوق الإنسان مع الإخوان والشيوعيين.

وماذا عن السادات؟
- السادات فهم ما حدث لمصر في ٦٧، من منظور أن مصر عوقبت لأنها اختارت أن تقف ضد سياسات أمريكا في المنطقة، وأن مصر ستكسب أكثر لو عملت لصالح أمريكا، ورأي السادات في تحليله الشخصي، أن ما يربط أمريكا بإسرائيل هو مصالحها في المنطقة، وأنها تريد حارساً لهذه المصالح، وأنها لو وجدت في مصر الاستعداد ستلقي بورقة إسرائيلية للأبد، وعندما قال السادات هذا الكلام لكيسنجر أثناء زيارته لمصر، وطلب عقد تحالف معه، رد عليه بقوله: أمريكا تعتمد علي المؤسسات، أما في مصر فلا نضمن من يأتي بعدك؟،

ولذلك أدار الجانب السياسي من ٧٣ إدارة سيئة قامت علي تقديم التنازلات المسبقة، وعلي مستوي السياسة الداخلية، جاء السادات بالتصريح الغريب والغريب: «أن الصناعة هبل» وأن الدنمارك وهي دولة في حجم محافظة البحيرة، تكفي العالم جينة وزيدة، وأن علينا أن نعتد علي الزراعة دون الصناعة، ثم جاء بالانفتاح الاقتصادي والخصخصة، والنظام الحالي يعمل علي استكمال هذه الأجندة، لأنه لا يملك أجندة خاصة به، ونحن نعلم «حسني مبارك» عندما نطن أنه صاحب رؤية، إنه منفذ أكثر منه مبدع، وعندما ننظر إلي سياسته من البداية نجده إما يعيش علي تراث السادات، وقد ظل يحتفل به ١٥ مايو لفترة طويلة، ثم توقف، ربما بعد أن نصحه أحد المحيطين به بالتوقف، ولم يبق من مايو سوي مدينة ١٥ مايو.

والسادات كانت لديه قدرة محدودة علي المساومة نسبياً، رغم تنازلاته، وكان لديه قدرة علي أن يكون له خط سير، أما النظام الحالي فمشكلته أنه بلا رؤية وجالس في التركة، وفتح الأمور علي «البحري»، انفتاح علي «البحري» وخصخصة علي «البحري»، دون وجود أي «كونترول» علي الاقتصاد.

<http://www.almasry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=16722>